

تقنيات ترويج الاستثمار: الخبرة الدولية والتجارب العربية

حرصت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على رصد مناخ الاستثمار في الدول العربية بصورة مستمرة وذلك استجابة لاتفاقية تأسيسها وتلبية للأغراض التي أنشئت من أجلها. وتهدف المؤسسة من هذا الرصد إلى التعريف بعناصر مناخ الاستثمار ومكوناته ومعوقاته وتوفير أسباب القوة له وتنمية قدرته على تعبئة الموارد الوطنية للاستثمارات وجذب الاستثمارات العربية والدولية، وترويج المنطقة العربية كموئل للاستثمار المجزي، واستقطاب التدفقات الاستثمارية لها على المستويين البيئي والدولي. ودرجت المؤسسة على ترجمة هذا الرصد إلى تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية وهو مسح دوري لمستجدات المناخ بوشر في إصداره منذ عام 1985. وينقسم التقرير إلى قسمين، يستعرض قسمه الأول التطورات الاقتصادية العالمية وحركة الاستثمار والتجارة الدوليتين والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتطورات التشريعية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية ومجهودات الترويج وأسواق المال العربية والاستثمارات العربية البيئية، ويغطي القسم الثاني منه التقارير القطرية التفصيلية.

وتبين للمؤسسة من ذلك الرصد، ضمن استنتاجات أخرى، أن الترويج للاستثمار في الدول العربية يمثل أضعف حلقات العملية الاستثمارية وذلك من حيث حجم ونوعية الجهد المبذول فيه وارتباط مقدماته بنتائجه، في وقت تتزايد فيه أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كقاطرة تقود النمو الاقتصادي العالمي ومع تصاعد حدة المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الماضيين من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مع ضآلة نصيب الدول العربية منه الذي لم يزد عن 1% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت 850 مليار دولار عام 1999. ومن هذا المنطلق حرصت المؤسسة على التناول المعقد لعدد من القضايا المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها آليات وتقنيات الترويج للاستثمار وإبرازها والمساهمة في معالجة جوانبها المختلفة والمساهمة في تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار العربية.

ومن ضمن الأنشطة والفعاليات العديدة التي قامت بها المؤسسة خلال السنوات الماضية، إقامة ندوة "الترويج للاستثمار والمشروعات الاستثمارية في الدول العربية" في دبي خلال الفترة 1-3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1993 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وهيئة الخدمات الاستثمارية للاستثمار الأجنبي (فياس) التابعة لمجموعة البنك الدولي وأطراف محلية، وإصدار مطبوعة خاصة بتلك الندوة بعنوان (ترويج الاستثمار: التقنيات والتجارب). واستمراراً لهذا النهج فقد قطعت المؤسسة شوطاً في الإعداد لورشة عمل إقليمية جديدة حول "تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية" ستعقد يومي 30 و31 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع (فياس)، وباستضافة كريمة من مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية.

وتهدف الورشة إلى توفير منبر للحوار وتبادل الخبرات العالمية والعربية في مجال استخدام تقنيات ترويج الاستثمار الخاصة ببناء الانطباع العام عن الدولة وتوليد الاستثمار وخدمة المستثمر ومدى ملاءمة كل من هذه التقنيات لتحقيق أهداف الترويج للقطر كمستقطب للاستثمار، أو للقطاع الذي يحظى بأولوية متقدمة من حيث التنافسية أو للمشروع من حيث جدواه الاقتصادية والفنية وسلامته المالية مع الإحاطة بأهمية استخدام التطبيقات المعلوماتية

المتوافرة في الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت). وسيشارك في الورشة خبراء من هيئات ترويج الاستثمار العربية من مصر وتونس والأردن ولبنان وسلطنة عمان ودول أخرى هي بريطانيا وإيرلندا وكوستاريكا وجمهورية التشيك إضافة إلى خبراء دوليين من جامعة هارفرد والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) و(فياس). وستدور الجلسات حول المحاور التالية:-

- ملاءمة البيئة المؤسسية لتعزيز استخدام تقنيات ترويج الاستثمار كأداة فعالة لاستقطاب المستثمرين.

- آليات تقنيات ترويج الاستثمار لبناء الصورة العامة للدولة لجذب المستثمرين.

- تقنيات جذب المستثمرين عبر المكاتب الخارجية.

- كيفية تحديد الفرص الاستثمارية وبلورتها.

- الخدمات المقدمة للمستثمر، كعنصر جذب لمزيد من الاستثمار.

- الترويج الإلكتروني للاستثمار.

وتعترم المؤسسة، في خطوة لاحقة، إصدار مطبوعة تتناول أوراق الورشة ومداوماتها وإتاحتها للمعنيين والمهتمين. وسينظر في إمكانية تنظيم إقامة ورشات مماثلة تستهدف مزيداً من العاملين في هذا المجال في الهيئات الوطنية لترويج الاستثمار والهيئات المتخصصة ذات الأنشطة القطاعية المماثلة والمنظمات العربية المتخصصة وشركات الاستثمار والشركات العربية المشتركة.

استخلاص

تطورات الاستخلاص في الدول العربية

تتابع نشرة "ضمان الاستثمار" في هذا العدد رصد مستجدات الاستخلاص في بعض الدول العربية وبيان ما شاهده من تطورات تعكس تنامي هذه السياسة ضمن إطار سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

السعودية

بعد تشكيل اللجنة الوزارية لمتابعة ملف الاستخلاص، تأسيساً على تطبيق صيغ مشاركة متعددة، أعلنت اللجنة نيتها استخلاص شركة الاتصالات السعودية التي يقدر رأس مالها بنحو 2.7 مليار دولار وعينت مستشاراً دولياً خارجياً لتقديم المشورة، كما سمحت للقطاع الخاص بتقديم خدمات (بطاقات مسبقة الدفع) للهاتف والإنترنت. وطلبت من القطاع الخاص دخول مناقصات لتشغيل وإدارة القوارب القاطرة والصغيرة في 5 موانئ بقيمة 175 مليون دولار لمدة 10 سنوات. وقد لظمت السعودية أول مشروع بأسلوب البناء والتشغيل والتحويل (البوت BOT) في قطاع إنتاج البتروكيماويات بقيمة 500 مليون دولار في المنطقة الشرقية. كما ستتولى شركة خاصة إقامة محطة لتحلية المياه بكلفة 80 مليون دولار ومحطة توليد كهرباء بطاقة 10 ميغاوات. ومن جهة أخرى تم تأسيس الشركة السعودية للكهرباء تمهيداً لاستخلاص هذا القطاع. وما زالت مراجعة قطاع توزيع البريد مستمرة تمهيداً لاستخلاصه وكذلك تم إدخال القطاع الخاص في مجال مد خطوط السكك الحديدية، في هذا الصدد قامت مجموعة من رجال الأعمال السعوديين مع شركات أجنبية بتقديم دراسات جدوى للمشاركة في إنشاء مشروع سكة الحديد الذي يقدر بنحو مليار ريال سعودي (نحو 267 مليون دولار). كما وقعت الحكومة السعودية عقوداً مع تجمع لعدد من البنوك وبيوت الخبرة العالمية والمستشارين الماليين والقانونيين لإعداد برنامج تخصيص خطوط الجوية السعودية. ومن جهة أخرى

توجهت السعودية إلى استخصاص بعض النشاطات التي تتعلق بالبلديات إذ وافق مجلس الوزراء السعودي على إنشاء إدارات متخصصة في الأمانات والمديريات والبلديات تتولى إدارة الاستثمارات البلدية وتطويرها، وتكليف القطاع الخاص السعودي جباية الرسوم البلدية من الأفراد والشركات السعودية.

قطر

اتفقت دولة قطر مع مؤسسة مالية عالمية لإدارة عمليات الاستخصاص القطرية، وطرح للبيع العام ما نسبته 45% من حصة الحكومة في المؤسسة العامة القطرية للاتصالات (كيونتل) بقيمة 742 مليون دولار في نهاية عام 1998. وتنتظر الحكومة القطرية في إقامة أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء بأسلوب البناء والتشغيل والتحويل (البوت BOT) في منطقة رأس لفان الصناعية بطاقة مبدئية 150 ميغاوات سترتفع إلى 1100 ميغاوات عام 2007 وتبلغ حصة الشريك الأجنبي فيها 60% مقابل 40% للحكومة. كما سيتم إنشاء المؤسسة القطرية العامة للكهرباء والمياه بهدف تنظيم الاستخصاص في هذا القطاع.

البحرين

وافقت الحكومة على استخصاص قطاع المواصلات العامة وعلى الإسراع في تنفيذ خطط استخصاص قطاعات الكهرباء والمياه في المناطق الصناعية خاصة محطة توليد الكهرباء في المنطقة الصناعية الجديدة في منطقة الحد والتي يتوقع أن تبلغ طاقتها 930 ميغاوات عام 2005 كما تعتزم استخصاص صناعة اللحوم واستيراد الماشية بتحويل عملياتها إلى شركة مشتركة بين الحكومة وبين 3 شركات خاصة للتوزيع، برأسمال 5.3 مليون دولار مع طرح أسهم الشركة الجديدة للجمهور. وقد اندمجت شركة بترول البحرين وشركة البحرين الوطنية للبترول في خطوة قد تكون تمهيدا لاستخصاصهما فيما بعد.

الكويت

رغم أن التشريع الكويتي المتعلق بالاستخصاص لم يتم إقراره بعد من قبل مجلس الأمة، إلا أن قيمة برنامج الاستخصاص قد بلغت نحو 3.4 مليار دولار حتى نهاية عام 1998. كما تعتزم الحكومة استخصاص شركة الصناعات البتروكيمياوية وشركة الناقلات الكويتية ومحطات توزيع الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية وهذه الشركات تابعة لمؤسسة البترول الكويتية. كما تعتزم الحكومة استخصاص وزارة المواصلات والخطوط الجوية الكويتية ومشاريع أخرى ترتبط بتوزيع المياه والكهرباء والمجاري الصحية ومد خطوط وكابلات بطول 140 كم بعد إجراء دراسات الجدوى اللازمة لذلك. ويتزايد التوجه الحكومي نحو تحويل إدارة المرافق العامة إلى القطاع الخاص.

وقد اعتمد مجلس الوزراء الكويتي خيار مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء محطتين ثنائيتين لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاج المياه العذبة، بتكلفة إجمالية 780 مليون دينار كويتي (2.574 مليار دولار أمريكي). وسوف تكون المحطة الأولى غازية في شمال الزور بطاقة 1000 ميغاوات وتكلفتها 130 مليون دينار، تقوم الحكومة بتمويل إنشائها. أما المحطة الثانية فستعمل على البخار في منطقة الشعبية بطاقة إجمالية 2500 ميغاوات بتكلفة 553 مليون دينار كويتي، طرح فيها المجلس خيار التمويل من قبل القطاع الخاص بنظام المناقصة أو اللجوء إلى التمويل الحكومي إذا تعذرت مشاركة القطاع الخاص.

سلطنة عمان

يعتبر برنامج الاستخصاص من المرتكزات الأساسية في الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية طويلة المدى للسلطنة حتى عام 2020. وتهدف الحكومة إلى تقليص دورها في مجال الإنتاج السلعي والخدمي وإلى إسناد تمويل وتنفيذ وإدارة هذه الخدمات إلى القطاع الخاص من أجل تنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص. وقد اتخذت السلطنة الخطوات اللازمة لاستخصاص عدد من الأنشطة الاقتصادية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي والمطارات. وقد أطلق أول مشروع لإنشاء شبكة مجاري صحية بكلفة 520 مليون دولار يديره تجمع خاص وفق عقد لمدة 32 سنة، بإشراف بلدية مسقط التي ستؤول إليها ملكية وإدارة الشبكة بعد انتهاء هذه المدة، حيث سيتم طرح 49% من رأس مال هذا المشروع للمساهمة العامة في سوق مسقط للأوراق المالية.

وتعتبر السلطنة أول دولة خليجية تقيم محطة خاصة لتوليد الكهرباء (محطة المناخ) بنظام بناء وتشغيل وتملك (البو BOO) تديرها شركة بلجيكية، وسيتم توسعة المحطة القائمة بإضافة 195 ميغاوات وبكلفة 120 مليون دولار. وهناك خطط لإقامة محطات توليد كهرباء خاصة في الرسيل (180-240 ميغاوات بنظام البوو BOO) وصلالة (200 ميغاوات بنظام البوت BOT) والشرقية (240 ميغاوات بنظام البوو BOO) وبورقا (400 ميغاوات وتحتلية مياه 20 مليون جالون يومياً بنظام البوو BOO). كما ستطرح الحكومة 30% من حصتها في مؤسسة الاتصالات العامة، وقد شكلت شركة مساهمة كخطوة أولى في إعادة هيكلة هذه المؤسسة ومن ثم سيتم طرح أسهمها للبيع مقسمة إلى شرائح بواقع 10-15% لكل شريحة. كما أن هناك خططاً لاستخصاص مطار السيب وبناء مطارين جديدين في صور وصحار بنظام البناء والتشغيل والتحويل (البوت BOT) واستخصاص 33% من حصة الحكومة في شركة عمان لخدمات الطيران. كما تقرر أن يدار الميناء الصناعي الذي سيقام في صحار من قبل القطاع الخاص بعد انتهاء أعمال البناء. وتعتبر شركة صلالة لخدمات الموانئ التي بدأت عملياتها نهاية عام 1998، أكبر مشروع للاستخصاص في السلطنة. وسيتم طرح 40% من حصة الحكومة في شركة غاز عمان في سوق مسقط للأوراق المالية كما سيتم استخصاص شركة المها لتوزيع الغاز. وستطرح شركة غاز عمان عقد إدارة لبناء خطين للغاز ولإدارة كافة الخطوط القائمة لمدة 27 عاماً (يقدر طول الخط الأول 305 كم والثاني 700 كم).

الإمارات العربية المتحدة

تم تشكيل هيئة لإدارة قطاع الكهرباء والمياه تضم بينها 11 شركة خاصة بهدف إقامة مشاريع المياه والكهرباء الخاصة في المستقبل. ومن هذه المشاريع مشروع (طويلة أ-2) الذي تبلغ طاقته 710 ميغاوات مع قدرة تحلية مياه بمعدل 50 مليون جالون يومياً، وتقدر تكلفته بـ 750 مليون دولار تبلغ حصة الشريك الأجنبي فيها 40% وحصة الحكومة 60% وسيعرض للاستخصاص بعد 3 سنوات، وهو أول عقد بأسلوب البناء والتشغيل والتحويل (البوت BOT) لمحطة توليد كهرباء خاصة في إمارة أبو ظبي. كما سيتم توسعة محطة (طويلة أ-1) بمقدار 600 ميغاوات وبقدرة لتحلية المياه بمعدل 20 مليون جالون يومياً. أما مشروع (الشويحات) فسيتم على مرحلتين الأولى لتوليد 1500 ميغاوات وتحلية 100 مليون جالون مياه يومياً والمرحلة الثانية لمضاعفة هذه المعدلات. وقد تملكت شركة (اتصالات) الإماراتية

100 ألف سهم في شركة الاتصالات السودانية (سوداتل) وتتوي شراء 40% من شركة (اتصالات الأردن)، وحصّة في شركة اتصالات زنجبار في خطوة لضمان أسواق لمشروعها الضخم "الثريا للأقمار الصناعية" الذي سينطلق عام 2001 بكلفة مليار دولار ويصل الشرق الأوسط بشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى. وقد أنشئت أول مصفاة خاصة في دبي عبر عقد تأجير لمدة 25 عاماً، كما لزمّت المنطقة الحرة في السعديّات إلى تجمع لإدارة المشروع بقيمة 3.3 مليار دولار لمدة 50 عاماً وتشغل المنطقة 26 ألف كم مربع تعمل ضمنها أربع شركات متفرعة وتضم مخازن بسعة 9.5 مليون طن من السلع والبضائع.

مفاهيم اقتصادية

الضريبة على القيمة المضافة

يمكن تعريف مصطلح الضريبة على القيمة المضافة - أو ما يعرف اختصاراً بالـ (VAT Value-Added-Tax) - بأنها الضريبة التي تفرض في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع بنسب متفاوتة وفقاً للقيمة التي تضيفها كل مرحلة للقيمة النهائية للسلعة. بمعنى آخر، تفرض هذه الضريبة على الفرق بين الثمن الذي تباع به السلعة وبين تكلفة عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاج السلعة عبر المراحل المختلفة. وبهذه الطريقة يتم إسقاط أو حسم كل ضريبة دفعت في المراحل السابقة عند حساب الضريبة في المرحلة أو المراحل اللاحقة بغرض منع الضرائب التراكمية.

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة نوعاً من الضرائب غير المباشرة التي تلجأ إليها الدولة في سعيها لزيادة مواردها المالية لتمويل الإنفاق العام. وهنا تتم المفاضلة بين كل من الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة باعتبار أن لكليهما آثاراً متفاوتة على مبدأ توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية فضلاً عن مراعاتهما لمتطلبات العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

إن من أهم المميزات التي تمتاز بها الضريبة على القيمة المضافة أنها لا تخلق لدى دافع الضرائب الشعور بأنه مغبون أو مثقل بالضريبة إذ أنها تدخل ضمن سعر السلعة. من جهة أخرى فإن لها مزايا أخرى مثل تخفيف العبء الإداري في تحصيلها والحد من احتمالات التهرب الضريبي.

كما يمتاز هذا النوع من الضرائب بمرونة التطبيق إذ أنه بالإمكان تعديل نسبة الضريبة بين مراحل الإنتاج المختلفة وبين السلعة والأخرى أخذاً بعين الاعتبار نوعية السلعة، وذلك بفرض نسبة ضريبية منخفضة على السلع الضرورية ونسب مرتفعة على السلع الكمالية. وبهذه الطريقة تصبح الضريبة على القيمة المضافة نوعاً من الضرائب التصاعديّة غير المباشرة.

على الصعيد الاقتصادي يمكن القول أن هذه الضريبة - التي تعتبر نوعاً من الضريبة على الإنفاق وليس على الدخل - لا تؤثر كثيراً على الادخار (وبالتالي على الاستثمار)، كما أن تأثيرها على الصادرات يعتبر في حكم المعدم في حالة إلغاء الضريبة على السلع المصدرة مما يؤدي إلى ازدهار الصادرات وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري. إلا أن نجاح تطبيق هذه الضريبة يعتمد بدرجة كبيرة على حسن الاستعداد والتحضير على كاهه الأصعدة، ومعالجة ما قد يطرأ من تضارب بين القائمين على تحصيلها وبين القطاع الخاص.

ضمان الاتحاد الدولي لهيئات ضمان الائتمان والاستثمار (اتحاد بيرن)

في عام 1934 قامت مؤسسات ضمان ائتمان الصادات في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإنجلترا، بتأسيس "الاتحاد الدولي لهيئات ضمان الائتمان والاستثمار" الذي عرف فيما بعد اختصاراً باسم "اتحاد بيرن" وقد استهدفت الجهات المؤسسة توثيق أو اصر التعاون المشترك في مجالات تطوير الأساليب الفنية للاكتتاب وتبادل المعلومات حول التجارب والخبرات المترابطة في شؤون التعويض والاسترداد والبيانات المتعلقة بالمستوردين وغير ذلك من الأمور.

ومع تزايد أهمية الضمان ضد المخاطر السياسية، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بادرت مؤسسات الضمان الحكومية والخاصة بالانضمام إلى عضوية الاتحاد نيابة عن حكوماتها، بحيث وصل عددها حالياً إلى 45 عضواً و3 مراقبين من 40 دولة. فيما يلي بعض البيانات التي توضح حجم الإنجازات التي حققتها الاتحاد خلال فترة 17 عاماً (منذ عام 1982 وحتى عام 1998) إذ بلغ إجمالي التزامات الأعضاء في الاتحاد 515 مليار دولار أمريكي اختص ضمان ائتمان الصادات بنوعيه طويل ومتوسط الأجل بحوالي 43 مليار دولار منها.

وخلال هذه الفترة، نفذ أعضاء الاتحاد العمليات التالية:

- ضمان ائتمان صادات بقيمة إجمالية بلغت 6.5 تريليون دولار أمريكي.
- ضمان استثمار أجنبي مباشر بقيمة إجمالية 95 مليار دولار أمريكي.
- تحصيل أقساط ضمان بقيمة 40 مليار دولار أمريكي.
- دفع تعويضات بقيمة 160 مليار دولار أمريكي.
- استرداد تعويضات مدفوعة بقيمة 71 مليار دولار أمريكي.

من أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان التي أبرمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
خلال الفترة من 1/1 - 2000/9/30

توزع نشاط الضمان خلال هذه الفترة بين إصدار 3 ملاحق (بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي) لعقود ضمان استثمار سبق إبرامها، وإصدار 53 عقد ضمان ائتمان صادات، إضافة إلى 4 ملاحق لعقود سبق إبرامها من نفس الفئة، (بقيمة 77.6 مليون دولار أمريكي). وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول المصدرة للسلع ورأس المال للفترة المذكورة قد بلغ 8 دول عربية هي الأردن، السعودية، لبنان، مصر، الإمارات، الكويت، سورية، وسلطنة عمان بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة.

وشهدت الفترة أيضاً دفع 7 تعويضات لمصدرين، عن تحقق مخاطر تجارية، بقيمة إجمالية بلغت نحو خمسة ملايين دولار أمريكي. ومن الجدير بالذكر أن إجمالي حصيلة العقود التي أبرمتها المؤسسة منذ بدء عملها عام 1975 وحتى 2000/9/30 قد بلغ 1.7 مليار دولار

أميركي، يقابل ذلك تعويضات بلغت 143 مليون دولار أميركي قامت المؤسسة بسدادها خلال هذه المدة.

من خارج الحدود
عمليات البحوث والتطوير عامل حاسم في نمو الشركات

أظهرت دراسة قامت بها صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية مؤخراً أن هنالك مؤشرات مستقاة من الدراسات الميدانية تؤكد أن الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تخصص جزءاً معتبراً من ميزانياتها لأغراض البحوث والتطوير تجني فوائد جمة لعل من أهمها تنامي مبيعاتها المستقبلية إلى جانب ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها. وتشير الاستطلاعات التي استندت إليها الدراسة المذكورة إلى أن عولمة الاقتصاد وما يترتب عليها من تنافسية الأسواق وتنوع عوامل الإنتاج تعتبر الدافع الأول لإيلاء المزيد من الاهتمام لعمليات البحوث والتطوير. وعليه فقد ذهب جل متخذي القرار إلى تأكيد الدور المحوري لهذه العمليات باعتبارها المحرك الرئيسي للاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية وصولاً إلى إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

هذا وقد تم إجراء مجموعة من الدراسات التطبيقية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة منذ أوائل السبعينات وحتى عام 1999 لمعرفة العلاقة السببية بين حجم الميزانيات المرصودة لعمليات البحوث والتطوير من جهة وحجم المبيعات المستقبلية والقيمة السوقية للأسهم من جهة أخرى. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن الشركات التي تخصص جزءاً أكبر من عائد مبيعاتها لمثل هذه العمليات يأخذ مؤشر مبيعاتها في الارتفاع خلال فترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام، كما تشهد أسهمها ارتفاعاً مضطرباً خلال الفترة ذاتها. ومع تزايد وتيرة العولمة والميل نحو إنشاء الكيانات الكبيرة فإن توجيه موارد أكبر نحو عمليات البحوث والتطوير لمقابلة متطلبات تحسين المنتج يصبح أمراً في غاية الأهمية، وتشير الدراسة إلى تطور مهم في هذا المجال يتمثل في توجه الشركات نحو توسيع مجال عمليات البحوث والتطوير إلى خارج الدولة الأم - فقد أظهرت الاستطلاعات في هذا الصدد زيادة حجم الموارد التي خصصتها الشركات الأمريكية والبريطانية لعمليات البحوث والتطوير في خارج مقرها الرئيسي بحوالي 300% خلال الفترة 1987-1997.

ويستنتج من إحصائية تضمنتها الدراسة التي قامت بها الصحيفة حول أكبر (300) شركة من حيث الإنفاق على عمليات البحوث والتطوير ما يلي:

- تصدرت شركات فورد وجنرال موتورز وديملر كرايزلر وأي بي إم وهيناشي قائمة أكبر 300 شركة من العالم انفاقاً على عمليات البحوث والتطوير في عام 1999.

- بلغ إجمالي ما خصصته الدول الواردة في القائمة لهذه العمليات حوالي 252.8 مليار دولار عام 1999، مقارنة مع حوالي 237.4 مليار دولار عام 1998، وحوالي 217.0 مليار و 187.6 مليار عامي 1997 و 1996 على التوالي.

- على المستوى القطاعي استأثر قطاع البرمجيات وتقنية المعلومات بالنصيب الأوفر من هذه المخصصات خلال الأعوام الأربعة موضوع الدراسة (حوالي 65.7 مليار دولار عام 1999). يليه قطاع صناعة السيارات (حوالي 46.6 مليار دولار) ثم قطاع الصناعات الدوائية بما قيمته 36.8 مليار دولار.

- يلاحظ أن كل القطاعات المشمولة في الإحصائية (وعددها 32 قطاعاً) قد شهدت بلا استثناء زيادة سنوية مضطردة في حجم الموارد المالية الموجهة نحو عمليات البحوث والتطوير خلال السنوات الأربع المذكورة.

استثمار

دولة الكويت تفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي غير المباشر

أقرت كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في دولة الكويت خلال العام الحالي القانون رقم 20 لسنة 2000 بشأن السماح بتملك الأجانب لأسهم الشركات الكويتية المساهمة. وتكتسي هذه الخطوة أهمية خاصة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها دولة الكويت لتوفير المناخ المناسب للمنافسة على أسس اقتصادية سليمة تيسر الاستفاد من فرصة إزالة الحواجز أمام تحركات رأس المال. تنتهج دولة الكويت (عضو الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية منذ عام 1964 وعضو منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995) أسلوب التدرج في إزالة العوائق أمام المعاملات الخارجية قبل أن يحل الموعد النهائي الذي حددته منظمة التجارة العالمية لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (جاتس) عام 2005. شمل القانون مقدمة وتوسع مواد، أشارت المقدمة إلى القرارات السابقة التي استند إليها القانون في مواده خاصة ما يتعلق بمجالات الشركات التجارية والمهنة المصرفية والامتيازات الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ووضع الوسطاء ومعاونيهم في سوق الكويت للأوراق المالية. وتناولت المواد التسع تحديد مفهوم الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت وتحديد عمليات التداول والتأسيس والاكنتاب في رأس مال أي شركة وتوضيح عمليات التسوية والمقاصة والملكية والإدارة المشتركة. كما تضمنت المواد شروط تملك الأجانب لحصص في البنوك الكويتية، وتملكهم لأسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والاشتراك في تأسيس شركات مساهمة عامة. هذا بالإضافة إلى ما كفله القانون من حقوق للمستثمر الأجنبي مثل حقوق التصويت والترشيح المقررة للأسهم التي يملكها، وإتاحة الشفافية في التعاملات.

جاء تأثير القانون على أداء سوق الكويت للأوراق المالية فاعلاً وسريعاً من حيث كمية وقيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات والمؤشر العام للسوق، إذ بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال الفترة 19-23 أغسطس 2000 حوالي 222.01 مليون سهم مقابل 107.82 مليون سهم خلال الفترة 12-16 أغسطس 2000 بزيادة نسبتها 106%. فيما بلغت قيمة الأسهم المتداولة 51.4 مليون دينار خلال الفترة الأولى مقابل 21.5 مليون دينار خلال الفترة الثانية بزيادة نسبتها 140%. وبلغ عدد صفقات السوق حوالي 3400 صفقة مقابل 1700 صفقة بزيادة نسبتها 100%. كما ارتفع المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الأولى إلى 1381.5 نقطة مقابل 1351.3 نقطة خلال الفترة الثانية، بزيادة نسبتها 2.2%. ومن جهة أخرى، جاء تأثير صدور القانون سلبياً على الصناديق الاستثمارية. فقد بلغت وحدات الصناديق الاستثمارية خلال الفترة 19-23 أغسطس 2000 حوالي 500 وحدة مقابل 5500 وحدة خلال الفترة 12-16 أغسطس 2000. وبلغت قيمة الوحدة حوالي 315 دينار

خلال الفترة الأولى مقابل 4900 دينار في الفترة الثانية. فيما لم يزد عدد صفقات الصناديق الاستثمارية عن صفقة واحدة في الفترة الأولى مقابل 6 صفقات في الفترة الثانية. ويتوقع أن تتمخض عن القانون المذكور نتائج إيجابية ملموسة وفعالة في مجالات عديدة منها على وجه الخصوص:

- تنمية البورصة الكويتية وتأهيلها للدراج في المؤشرات العالمية بما في ذلك إمكانية تطبيق مبادئ التجارة الإلكترونية وولوج أسواق المال العالمية.
- تعزيز وتهيئة آليات عمل المقاصة من خلال توفير مناخ ملائم للتعامل مع المستثمرين الأجانب والانسجام مع اتساع العمليات.
- تعزيز القدرات المالية والإجراءات التنظيمية والقانونية للبورصات الخليجية من خلال تفعيل فرص الاندماج فيما بينها لتكون في وضع أفضل يؤهلها للمنافسة مع أسواق المال العالمية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية على ضوء الارتفاع المتوقع لأسعار الأسهم في بورصة الكويت في المستقبل المنظور.
- التأكيد على الأهمية الكبيرة لدور البنوك في الاقتصاد الوطني وعلى قدرتها على تحقيق أرباح صافية كبيرة.
- جذب مدخرات المقيمين الذين كانت تقتصر مساهمتهم على المشاركة في صناديق الاستثمار أو الدخول إلى سوق الأوراق المالية من خلال الاتفاق مع شريك وطني لتوفير الغطاء القانوني.
- اكتساب الشركات المحلية خبرات عالية فيما يتعلق بإدارة المحافظ المالية من خلال التعامل مع شركات أجنبية عالمية.

وفي المقابل ارتأى عدد من خبراء الاقتصاد والمال ضرورة القيام بخطوات أخرى لتحقيق الاستفادة القصوى من القانون كان من أهمها:

- < الإسراع بإقرار قانون الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الأساسية وتشجيع دوره في قطاع النفط.
- < الإسراع بإلغاء نظام الضريبة الحالي المعمول به منذ عام 1995 الذي يفرض اقتطاع نسبة عالية من أرباح الشركات المدرجة.
- < التأكيد على أهمية الترويج لبورصة الكويت على المستوى العالمي.
- < تعديل قانون الأوراق المالية وتدعيم الشفافية.
- < ضرورة تغيير مؤشر السوق المالي من المؤشر السعري (إقفلات أسعار الأسهم) إلى المؤشر الوزني (كمية التداول).
- < تأسيس شركات وطنية للتصنيف للتعامل مع الشركات الكويتية التي لم تتمكن بعد من التكيف مع المعايير المعتمدة من قبل وكالات التصنيف الدولية.

معلوماتية

تأثير صناعة البرامج الجاهزة على اقتصادات دول أوروبا الشرقية

أجرت شركة "بيزنس سوفتوير أالينس" دراسة عن تأثير صناعة البرامج الجاهزة على اقتصادات خمس من دول أوروبا الشرقية (بلغاريا، جمهورية التشيك، هنغاريا، بولندا وروسيا) ورصدت فيها مدى الإفادة التي تحققت لهذه الدول منذ تأسيس هذه الصناعات، ويمكن إيجاز أهم ما تضمنته الدراسة فيما يلي:

أولاً: حجم السوق والمساهمة في النشاط الاقتصادي:

بلغت مبيعات البرامج في هذه الدول خلال عام 1997 حوالي 813.1 مليون دولار أميركي، ووصلت مساهمة الأعمال المرتبطة بهذه الصناعة في النشاط الاقتصادي في الدول الخمس حوالي 1.4 مليار دولار خلال العام نفسه. ومن المتوقع تنامي الطلب عليها بمستوى سنوي يقدر بحوالي 7.4% خلال السنوات 1997-2001. ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك، زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي في تلك الدول بمقدار 1.9 مليار دولار عام 2001.

فرص العمل التي تم توفيرها:

إلى جانب ما قام به عدد من الشركات المتخصصة في صناعة البرامج في أوروبا الشرقية من استثمارات، يمتلك عدد آخر من هذه الشركات مشاريع مهمة وناشطة بالمنطقة. كما ازدهرت شركات البرامج المحلية، الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة. وقد أجريت أبحاث لترجمة البرامج العالمية إلى اللغات المحلية لتتوافق مع طلب السوق الداخلي والتقاليد المرعية في تلك الدول. مما أدى إلى خلق يد عاملة ماهرة في مجال المبيعات والتسويق وتنسيق النظم ودعم هذه البرامج واستخدامها، ذلك لأن تسويق البرامج وبيعها يتطلبان معرفة جيدة بجميع الجوانب الفنية للبرنامج ووظائفه. وأظهرت الدراسات أن الشركات الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة منها كانت قادرة على تأمين العدد الكافي من العمالة الماهرة.

وكنيجة لما تتمتع به هذه الصناعة من إمكانيات، فقد ازداد الطلب على اليد العاملة المتخصصة في الخدمات الاستشارية المرتبطة بمجالات تحميل وتنصيب وتنسيق البرامج وإدارة عملية تطوير البرامج وأعمال الصيانة والتدريب.

يلحظ أن خلق فرص العمل في مجال صناعة البرمجيات لا يتوقف عند حدود العمليات المتممة للإنتاج من توزيع وتسويق، بل يتعدى ذلك إلى خلق فرص عمل في عمليات مهمة أخرى تسبق هذه المراحل وتتوزع بين البحوث التسويقية والبحوث التقنية، وخدمات الترجمة، وتصميم الإعلانات، وتسويق وإنتاج واستيراد المواد الأولية مثل الأقراص المرنة وأقراص الليزر والطابعات وغيرها.

ويوضح الجدول التالي عدد العاملين في صناعة البرمجيات خلال الفترة 1997 (فعلي) و 2001 (متوقع):

النسبة إلى المجموع	عدد فرص العمل		المجال
	2001	1997	
20.4%	1810	1566	شركات البرمجيات (كتابة برامج)
34.3%	3077	2633	العمليات المتممة للإنتاج (توزيع، تدريب، خدمات استشارية)
45.3%	4026	3476	العمليات الرئيسية التي تدعم هذه الصناعة (بحوث تسويقية وتقنية، خدمات الترجمة، وغيرها)
100%	8913	7675	المجموع

المساهمة المالية:

بلغت حصيلة العوائد الضريبية المتحققة لحكومات الدول الخمس في أوروبا الشرقية من هذه الصناعة 183.4 مليون دولار عام 1997. من المتوقع لها أن تزيد إلى حوالي 251.1 مليون دولار عام 2001.

التنافسية الصناعية:

تغطي العائد الاقتصادي من هذه الصناعة ما يتحصل من العائدات الضريبية، إذ نتج عنها ميكنة الأعمال المتكررة التي تتطلب استثمارات كبيرة من وقت ومال وعمالة. كما أمنت مزايا جديدة للمؤسسات عن طريق استخدام التكنولوجيا فأصبحت تقوم بعملها في وقت أقل، وقامت بتوظيف كفاءات عالية للتركيز على الأعمال الأساسية فضلاً عن الأعمال الإدارية. وعلى المستوى العالمي، تساهم صناعة البرمجيات في الإزدهار الاقتصادي الجديد. وهي الفكرة التي أطلق البروفسور بول كروغمان (من معهد إم أي تي) عليها "النموذج الجديد"، الذي يعني أن "التوسع في استخدام التكنولوجيا والتوسع في التجارة العالمية والاستثمارات، أتاح الفرصة للاقتصاد العالمي لينمو بطريقة غير تضخمية حيث أوجدت هذه التكنولوجيا مرونة عالية لتلبية طلب النمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة العمليات التجارية".

ثانياً: تأثير القرصنة على صناعة البرمجيات:

يلاحظ بشكل خاص أن مجموعة الدول الخمس تواجه قدراً كبيراً من القرصنة مقارنة بباقي المناطق في العالم، إذ وصلت فيها نسبة القرصنة إلى حوالي 76% عام 1997. وإذا نجحت جهود خفض نسبة القرصنة، لتصل إلى حوالي 27%، كما هي الحال في الولايات المتحدة، فإن هذه الصناعة ستتمكن من خلق 11 ألف فرصة عمل، وأن تبلغ الحصيلة الضريبية المتولدة من هذه الصناعة نحواً من 245.4 مليون دولار.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي

سوريا

* شركة محمد علي بازر باشي للتجارة والصناعة لديها منشأة صناعية مرخصة، المطلوب دخول شريك مستثمر بمبلغ 150 ألف دولار أمريكي بفترة سداد ثلاث سنوات.

* تصنيع الزعتر والبهارات والتوابل - الغذائية بطاقة إنتاجية تراوح 2 طن يومياً (حوالي 600 طن سنوياً)

* تبلغ نسبة الربح حوالي 17-20% بما يعادل 25 ألف دولار سنوياً.

* لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

شركة محمد علي بازر باشي للتجارة والصناعة

السيد محمد علي بازر باشي - ص.ب 1818 حلب - سوريا

هاتف: 96321-3630936 - فاكس: 963213-632050

مشروع صناعي

السودان

* المطلوب المشاركة في التمويل لإقامة مشروع مصنع لإنتاج الخرسانة الخلوية التي تخفض تكلفة البناء بنسبة 60 % مقارنة مع استخدام الخرسانة المسلحة.

* المشروع تعترزم إقامته شركة متخصصة في المقاولات في ولاية الخرطوم في السودان على مساحة 15 فدان.

* الميزات الإضافية لاستخدام الخرسانة الخلوية أنها مقاومة للحرارة العالية والحريق وسريعة التشييد ومحافظة على البيئة وتستهلك المواد المحلية من حبيبات الرمل والجير والجبس والأسمنت وتفيد في الخطط الإسكانية وخاصة للمواطنين ذوي الدخل المحدود.

* يتوقع أن يغطي المشروع احتياجات البلاد من الخرسانة الخلوية بعد بدء الإنتاج بنسبه 85 %.

* يتمتع المشروع بامتياز الإعفاء من الضرائب والجمارك ورسم الإنتاج وفترة سماح مدتها عامان.

* يستهدف تسويق إنتاجه من الخرسانة الخلوية في ولايات السودان والدول المجاورة (أثيوبيا وإريتريا).

< إجمالي التكاليف الاستثمارية 20 مليون دولار

الطاقة الإنتاجية 100 ألف م3 سنوياً

معدل العائد الداخلي 48%

فترة استرداد رأس المال 3 سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

شركة أبو طارق والإزيرق للمقاولات المحدودة

الخرطوم - عمارة هيئة إحياء النشاط الإسلامي - الدور الثاني

ص.ب 869 ش الشيخ مصطفى الأمين

هاتف: 775709 - فاكس: 777421

مشروع تكنولوجي

مصر

* يعتبر مشروع وادي التكنولوجيا في سيناء ضمن مجموعة من المشروعات القومية الحيوية في مصر لتنمية المناطق البعيدة مثل شمال سيناء وشرق العوينات خلال الأعوام المقبلة.

* ستبلغ المساهمة المرتقبة لهذا المشروع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.5 مليار دولار وإسهامه في الصادرات بقيمه 1.5 مليار دولار وسيخلق 25 ألف فرصة عمل وسيزيد عدد السكان في تلك المنطقة النائية بحوالي 100 ألف شخص.

* سيحتاج المشروع إلى خدمات متعددة تشمل خدمات تعليمية وصحية ورياضية ودينية تقوم بها الدولة أما القطاع الخاص فيتوقع أن يساهم في تقديم الخدمات التجارية والإدارية والثقافية والترويحية.

* يبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية للخدمات والمؤسسات المطلوبة إنشاؤها في المرحلتين العاجلة والتالية للقطاع الخاص حوالي 57 مليون جنيه (نحو 15 مليون دولار) تشكل فرصاً استثمارية واعدة.

* يمكن للمستثمر الدخول مباشرة كمساهم في رؤوس أموال المشروعات وفق الشروط الموضوعه لرأس المال والحصص ويستفيد من المزايا المحددة بهذا القطاع.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد مسعد عبد الهادي النجار
سكرتير أول تجاري - مركز التمثيل التجاري
سفارة جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت
ص.ب 27984 الصفاة 13140 الكويت
هاتف: 5322648 - فاكس: 5322659

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب،
وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة
الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.